
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

أزمـــــة الـدولة فــي السـاحل الإفــريـقي

عربي بومدين *

مقدمة

شهدت البيئة الأمنية لعالم ما بعد الحرب الباردة مجموعة من التغيرات المعقدة والمتشابكة، والتي أفرزت تحولات عميقة سواء على المستويين النظري أو العملي، فعلى المستوى النظري كان حقل الدراسات الأمنية مسرحا لنقاشات حادة انعكست في توسيع مفهوم الأمن على وقع صعود تهديدات أمنية جديدة تختلف من حيث مصادرها وطبيعتها عن تلك التي سادت في فترة الحرب الباردة، أما على المستوى العملي، فقد تزايد اهتمام المجتمع الدولي بالمسائل الأمنية وما ترتب عن ذلك من ضرورة العمل على تسوية النزاعات، أو على الأقل، محاولة احتوائها ومنع تصعيدها، وخصوصاً في ظل تراجع الأنماط التقليدية للحروب بين الدول لصالح نزاعات داخلية متعلقة أساسا بمسائل الهوية والمطالبة بالانفصال في أفريقيا، وهو الأمر الذّي يعزى إلى الحقبة الاستعمارية، وتحديدا إلى مؤتمر برلين ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٨٤ الذي قضى بتقسيم القارة الأفريقية من دون مراعاة للاعتبارات الاجتماعية والثقافية والتاريخية، بشكل قوض التماسك الاجتماعي والترابط بين شعوب القارة، وخلق كيانات مبعثرة ومشتتة. وقد سارعت دولة ما بعد الاستقلال في أفريقيا إلى استيراد النموذج الغربي للدولة الوطنية في مسعى لتحقيق آمال شعوبها في الأمن والتنمية، الأمر الذي اصطدم بالخصوصيات المحلية (القبيلة، التنوع اللغوي والعرقي والاثني والديني) التي لا تتلاءم والنموذج الغربي المستورد، ما غذى مجموعة من الصراعات أدخلت دولا أفريقية في حروب أهلية قضت على التماسك المجتمعي. أضف إلى ذلك، ظهور فواعل جديدة مهددة للأمن كالإرهاب الدولي والجريمة المنظمة التي أصبحت تمارس سلطة موازية لسلطة الدولة وتهدد الأمن على مختلف مستوياته. هذه البيئة الأمنية المعقدة باتت تفرض على الدولة أدواراً جديدة سواء كضامن للأمن أو كفاعل مسؤول عن تحقيقه. وأمام هذه الوضعية تظهر منطقة الساحل الأفريقي(١) كمنطقة منتجة للأزمات نتيجة مجموعة من العوامل البنيوية والنسقية، فضلاً عن التهديدات

(*) باحث دكتوراه، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر ٣.
المؤسسة: أستاذ بقسم العلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، الجزائر.
البريد الإلكتروني: *arbiboumediene@hotmail.fr*

الأمنية والأزمات الداخلية المرتبطة بقضايا الانفصال، والتي يمكن إرجاعها إلى عوامل تاريخية وإلى اعتبارات أثنية في الأساس، جعلت الدولة في هذه المنطقة عاجزة من الناحية الوظيفية، إن لم نقل فاشلة، ما أثر سلبا في الأمن محلياً وإقليمياً ودولياً. ويجد هذا الفشل تفسيره في أسباب هيكلية ترتبط أساساً بالفشل في بناء الدولة الوطنية في المنطقة.
إنطلاقاً من ذلك وتأسياً عليه يعالج الموضوع الإشكالية التالية: إلى أي مدى ساهم الموروث الاستعماري في تعميق أزمة الدولة في الساحل الأفريقي؟ وماهي أهم التحديات التي تواجه بناء الدولة في المنطقة؟
وعليه ستحاول هذه المقالة البحث في أزمة الدولة في منطقة الساحل الأفريقي بتشريح الماضي المشوه، وتحليل أسباب الفشل في مسيرة بناء الدولة وتحقيق التنمية، انتهاء بعرض مجموعة من التحديات التي عرقلت عملية بناء الدولة الوطنية في المنطقة، وتحقيق آمال شعوبها، والتي تفتقد إلى أدنى متطلبات الأمن الإنساني في التحرر من الخوف والحاجة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

المحور الأول: تشكل الدولة في أفريقيا: مدخل نظري

تعكس أزمة بناء الدولة الوطنية أحد المعضلات الكبيرة للمشكلة الأمنية التي تعاني منها دول القارة الأفريقية، وذلك في شكل الرواسب التاريخية التي أنتجتها مشكلة الحدود الجغرافية المتوارثة عن الحقبة الاستعمارية، والتي لم يراع فيها التنوع الاثني والقبلي وخصوصية المجتمعات الأفريقية، إضافة إلى الصلات السياسية، والتبعية التي ما زالت تربط النظم السياسية الأفريقية بسياسات الدول الاستعمارية. وقد حظيت مسألة تشكل الدولة في أفريقيا بمناقشات وسجالات واسعة في الأدبيات الأفريقية، بل وأكثر من ذلك بكثير كونها تعتبر فرعاً من فروع دراسة المناطق، نظرا أهميتها، وإلى خصوصية تشكل الدولة الحديثة في أفريقيا، أو ما أطلق عليه دولة ما بعد الاستعمار(٢).
إن الدولة الأفريقية الحديثة ما هي إلاّ نسخة مشوهة عن الدولة في الغرب، وذلك راجع أساسا إلى تجاهلها البيئة الأفريقية وخصوصياتها المحلية، بل وأكثر من ذلك بكثير، فالسنوات التي تلت حقبة ما بعد الاستعمار أثبتت بالدليل القاطع كل جميع أشكال المحاكاة في بناء نموذج الدولة على الطريقة الغربية، وبدرجة أكبر في المجال الدستوري(٣).
ويمكن القول إن المشاكل التي واجهت دولة ما بعد الاستعمار، والصعوبات التي اعترضتها في مسألة صعوبة توطين النموذج الغربي للدولة راجعة بالأساس إلى غياب تقاليد دولتية في التاريخ الأفريقي، وهو ما يفسر رفض فكرة الدولة من قبل المجتمع، وهو الأمر الذّي ذهب في تأكيده الباحث "غورن هايدن" ***Goren Hyden*** حيث يرى أنّه باستثناء "أثيوبيا" لم تستطع المجتمعات الأفريقية جنوب الصحراء أن تطور بنفسها أنظمة دولتية(٤).

ويميـز "جـون وايزمـان" **_John Wiseman_** بين ثلاثة مـراحل فـي التطور السـيـاسـي والاجتماعي في أفريقيا في الفترة التي أعقبت التحرر من الاستعمار[٥]، الأولى هي المرحلة المبكرة المتمثلة في سنوات تصفية الاستعمار وبداية تحقيق الاستقلال الوطني، وقد ميزتها جملة من القضايا الرئيسة، لعل من أبرزها إشكالية بناء الدولة الوطنية، طبيعة الأنظمة السياسية، وكذا قضية تحقيق التنمية السياسية.

أما المرحلة الثانية، والتي حدّد مداها في الفترة الممتدة من منتصف الستينات إلى نهاية الثمانينات من القرن المنصرم، فقد طبعتها ثلاث ملامح رئيسية هي: التخلي عن صيغة التعددية الليبيرالية والتحول نحو تبني نظام الحزب، تدخل العسكر المباشر في الحياة السياسية، وأخيرا وجود أنظمة انتخابية تنافسية سواء في الدول التي حافظت على نمط التعدد الحزبي، أم تلك التي اعتمدت نمط الحزب الواحد.

في حين أن المرحلة الثالثة، والتي بدأت في سنة ١٩٨٩، فقد شـهدت تحـولاً ملموسـاً في النظم السياسية الأفريقية، حيث تم التخلي عن نظام الحزب الواحد من الناحية القانونية والدستورية في صورة الديمقراطية الشكلية وهي ديمقراطية غير حقيقية في جوهرها، أو ما يسميها "ريتشارد جوزيف" **_Richard Joseph_** "الديمقراطية الافتراضية"، ذلك أن الممارسة الواقعية أثبتت، وبشكل لا يدع مجالا للشك، أن هذا التحول لم يعكس الأطر النظرية المقررة في المواثيق والنصوص ومختلف الدساتير، فيما عرف بموجة التحول نحو الديمقراطية في توصيف لما أطلق عليه "التحرر الثاني" لأفريقيا[٦]، وعلى حد قول الباحث المتخصص في الشؤون الأفريقية "حمدي عبد الرحمن حسن" إن هذا التحول لم يكن مؤسساً ولا فعلياً، بل إن النخب الحاكمة سعت من خلاله إلى التكيف والاستجابة للشروط التي أملتها طبيعة التحولات المعقدة والمركبة التي صاحبت مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

وفي السياق نفسه، يؤكد أصحاب مدرسة الاقتصاد السياسي الليبيرالي الجديد أن الدولة الأفريقية ما بعد الكولونيالية تتحمل مسؤولية الأزمات السياسية والاقتصادية التّي تميز أفريقيا، فقد فشلت فشلاً ذريعاً في وظيفتها التنموية[٧]، وقد تمحورت التساؤلات الأساسية حول المحددات السياقية والمضامينية لظاهرة أزمة الدولة في أفريقيا عامة، ومنطقة الساحل الأفريقي بصفة خاصة، إذ يذهب فريق من الباحثين إلى اعتبار العامل الاثني ـ الهوياتي والتقسيم التعسفي للحدود الأفريقية دون مراعاة للخصوصيات المجتمعية متغيراً رئيسياً على غرار دراسات "توال فرانسوا" **_Tual François_**، وهناك من يرجعها إلى الطبيعة القيادية في ظل أنظمة زبائنية وباتريمونيالية ـ نيوباترمونيالية قائمة على التسييس والشخصنة خدمة للمصلحة الخاصة[٨]، ومن ذلك دراسات كل من "رينيه لومارشون" **_René Lemarchand_** و"صمويل إيزنشتات" **_Samuel Noh Eisenstadt_**، كما رجح فريق آخر دور العوامل الاقتصادية وضعف مؤشرات التنمية وتصاعد حركة

التفاعلات الاقتصادية والدولية واتساع الهوة بين الشمال والجنوب، إضافة إلى برامج التصحيح الهيكلي المنتهجة من طرف المؤسسات الدولية التي أحدثت شرخاً كبيراً في فلسفة المواطن الأفريقي وفكرة الرفاهية وتقديم الخدمات الاجتماعية في إطار السياسات العامة بغية تحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية، في حين ركز آخرون على التبعية لتبرير أو تفسير العجز الدولاتي في أفريقيا، كما ركز آخرون بحوثهم على ما يعرف حاليا بـ"اقتصاد الحرب" وما يحدثه من انعكاسات محفزة على النزاعات ومساعدة على استمرار حالات الإنقسام، وعدم الاستقرار وإفراز بيئة من اللاّأمن تغيب فيها سلطة الدولة، وتظهر فيها فواعل جديدة على غرار الأعمال الإرهابية، وأنشطة الإجرام المنظم، والاتجار بالأسلحة(٩).

المحور الثاني: الأزمات البنيوية في الساحل الأفريقي

إن الملاحظة الجوهرية التي تصادفنا عند تفكيك الفشل والضعف الذي تشهده الدولة الوطنية في أفريقيا بعامة وفي منطقة الساحل بصفة خاصة، هو تماهي مفهوم الدولة في العديد من القوى غير المتلائمة مع طبيعة وماهية الدولة الوطنية، فقد تم تجسيد فكرة الدولة في كل من شخص الرئيس القائد والزعيم والحزب القائد الطليعي الواحد، وكذا في القبيلة والعرش والمنطقة والجهة والعرق، ولهذا عرفت الدولة الأفريقية بما يسمى "العصب العسكرية ـ المدنية". وعليه، سيحاول الباحث الاعتماد على نظرية التحديث السياسي في ما يخص الانتقال من مجتمعات تقليدية إلى مجتمعات حديثة، ويعبر بعض الباحثين عن الأولى بالمجتمع الزراعي، وعن الثانية باصطلاح المجتمع الصناعي، مع الأخذ في هذا الشأن بخصائص كل مجتمع.

واستنادا إلى ذلك، فإن عملية الانتقال هذه (التحديث السياسي) تفرز العديد من الأزمات، التي يمكن لمدخل التنمية السياسية التكيف معها، وسنحاول رصد الأزمات التي تعاني منها الأنظمة السياسية والدولة في الساحل الأفريقي، استنادا إلى التحليل الذّي قدمه كل من "لوسيان باي" ***Lucian Pye*** و"جوزيف لابالومبارا" ***Joseph LaPalombara*** لأزمات النظام السياسي، والتي تشمل أزمة الشرعية، أزمة التكامل، أزمة الهوية، أزمة التوزيع، أزمة المشاركة وأزمة التغلغل(١٠)، والتي أردنا أن تكون إطاراً نظرياً نقوم وفقه بتحليل أزمات التنمية السياسية التي تواجه الدولة في الساحل الأفريقي في سعيها للانتقال إلى عملية التحديث السياسي، و تحقيق التنمية السياسية، والتي نراها منهجية مفيدة في تشريح واقع فشل الدولة في منطقة الساحل الأفريقي.

أ ـ أزمة الهوية والإندماج الوطني: من بين التحديات التي واجهت الزعماء الوطنيين في مسألة بناء الدولة في افريقيا ومنطقة الساحل الأفريقي، هو كيفية تحويل المجتمعات

متعددة الأعراق والاثنيات واللغات والثقافات والأديان إلى "أمة واحدة"(١١)، فاعتقاد إحدى الجماعات الثقافية بعدم الانتماء إلى الدولة ونظامها السياسي كلياً، أو ادعائها بعدم انتماء جماعة ثقافية أخرى إلى الدولة نفسها، بالرغم من كون هذه الجماعة الأخيرة تعيش ضمن الدولة نفسها، يدفعنا القول إننا أمام أزمة هوية(١٢)، حيث أن المؤسسات التعليمية والعسكرية والبيروقراطية، فضلاً عن المؤسسات الوسيطة كالأحزاب والنقابات في دول الساحل الأفريقي قائمة جميعها على أساس الانتماء إلى العصبية المهيمنة على المركز، سواء أكانت قبلية أم طائفية أم عرقية، ونتيجة لذلك، فإن مؤسسات الدولة تتحول إلى مجرد أدوات عاملة في خدمة العصبية ودوامها، وذلك من خلال قيام مؤسسات الدولة بتعميق حدة أزمة الاندماج في ظل التوازن القائم على الانتماءات الثقافية.

إن الحياة السياسية في هذه المنطقة قائمة بالأساس على انتشار مظاهر الحياة القبلية التي يغلب فيها الولاء للقبيلة على الولاء للوطن، لاسيما وأن بعض القبائل المستوطنة للمنطقة لها امتدادات عابرة للأوطان على غرار أقلية الطوارق التي تتوزع على خمس دول (مالي، النيجر، ليبيا، الجزائر، بوركينافاسو)، ما أثر بصورة مباشرة على تماسك الوحدة الوطنية، وضعف الدولة الوطنية..." فاقتسام الساحل الأفريقي لضعف مقومات الدولة الوطنية مقابل قوة الولاء القبلي والعشائري يشكل مهددا رئيساً لاستقرار المنطقة وما جاورها"(١٣). وعليه، فإن أزمة الهوية والاندماج في دول الساحل الأفريقي تظهر في ثلاث صور أساسية، بداية من التباين العرقي والتعدد الاثني واللغوي والديني، إلى معضلة الحدود المصطنعة التي خلفتها الحقبة الاستعمارية، والتي لم يراع فيها هذا التنوع كما سبقت الإشارة إليه في البداية، انتهاء بضعف الانتماء، وتحول الولاء إلى الخارج، وهو ما عمق من أزمة الهوية والاندماج وقضى على تماسك البنى المجتمعية، ومن ثمة على بقاء واستمرارية الدولة، لأن أي بناء وأي مسعى لتحقيق التنمية يتطلب ضرورة خلق الاستقرار المجتمعي.

ب ـ أزمة المشاركة السياسية: تبرز هذه الأزمة عند الرغبة في الانتقال بالمجتمع من مرحلة الانغلاق إلى مرحلة الانفتاح حسب تعبير "ديفيد إيستون" ***David Easton***، حيث تتميز العملية السياسية في كل بلدان الساحل الأفريقي باختلالات هيكلية عميقة، إضافة إلى طبيعة الأنظمة السياسية المغلقة، وضعف المشاركة السياسية، وانعدام وحرية التعبير والاعلام وتقييدها، وهي من السمات الأصيلة للواقع في دول الساحل الأفريقي، فضلا عن استمرار تأثير المؤسسة العسكرية في هذه الدول كعامل حاسم في إدارة عملية الانتقال السياسي على الرغم من تبني هذه الدول للديمقراطية(١٤)، فضلا عن علاقة ذلك بدرجة المأسسة، هذه الأخيرة السمة الغائبة لدى كل دول الساحل، ولهذا يربط "صموئيل هنتغتون" ***Samuel Huntington*** بين المأسسة والمشاركة السياسية والاستقرار السياسي،

حيث يرى أن تحقيق هذا الأخير مرهون بمدى بناء مؤسسات سياسية تنظم المشاركة السياسية وتحول دون انعدام الاستقرار[١٥].

ت ـ أزمة الشرعية والمشروعية: تمثل شرعية النظام السياسي أحد أهم مقومات الدولة واستمراريتها، فالدولة التي ينبثق نظامها السياسي وفق الأطر الديمقراطية المتوافق عليها داخليا تكون أكثر استقراراً من غيرها، والعكس صحيح[١٦]، وترتبط هذه الأزمة ارتباطا وثيقا بعملية بناء الدولة في الساحل الأفريقي، فغالبا ما يتم الوصول للسلطة في هذه الدول من طريق وسائل وآليات غير ديمقراطية، في صورة فرض هيمنة أقلية معينة على المشهد السياسي في البلد واحتكار السلطة، أو من طريق اعتماد وسيلة الانقلابات العسكرية كطريقة وأسلوب للوصول إلى السلطة، وهو ما يتنافى والفعل الديمقراطي، إذ أن تراث الدولة التسلطية في أفريقيا أدى إلى هيمنة الاعتبارات السياسية على إدارة الانتخابات التي اتخذت طابعاً رمزياً في كثير من الحالات لإضفاء الشرعية على النظام الحاكم[١٧]، وفي هذا الإطار يرى "شابال باتريك ***Chabal Patrick*** وجون باسكال دلوز" ***John Pascal Daloz*** أن الدولة في أفريقيا لا تمتلك مقومات الدولة من حيث القدرات التنظيمية والأدوات القمعية[١٨]، كما يمكن القول إن الدولة في العالم الثالث بعامة، بما في ذلك دول الساحل الأفريقي، متغربة وتقليدية في آن، فهي استمدت في نموذج أجهزتها الإدارية والأمنية والعسكرية التجربة الغربية، وفي الوقت نفسه استخلصت من موروثها الثقافي فكرة جعل السلطة حكراً على الحاكم وحاشيته، وهو ما يفرغ أي تحديث من محتواه الحقيقي في هذه الدول، والذي يجب أن ينبع من الخصوصية الثقافية والمجتمعية التي تميز هذه المجتمعات في إطار خصوصية محلية تنطلق من البيئة الأفريقية والمكون الحضاري والأنتروبولوجي[١٩].

ث ـ أزمة التغلغل: لا تزال الدولة في الساحل الأفريقي تعيش صعوبات في الجغرافيا السياسية الداخلية نظرا إلى عدم التحكم والسيطرة على أراضيها الشاسعة ومراقبة حدودها، فحكومات البلدان الخمسة تمارس نظريا السيادة على أراضيها الشاسعة، وذلك راجع بالأساس إلى قلة الإمكانات المتاحة والفشل التي تعيشه، فأغلبية دول هذه المنطقة إما دول منهارة أو في طريقها إلى الفشل، وهو الأمر الذي من شأنه أن يُغذي حال عدم الاستقرار واللاّأمن في هذه المنطقة من خلال تقاسم فواعل من غير الدول السلطة مع السلطة المركزية، كالقبائل ومختلف العرقيات المنتشرة على طول الساحل الأفريقي على غرار أقلية الطوارق، إضافة إلى شبكات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية الناشطة في هذا الإقليم، وفي بعض الأحيان نكون أمام تحالف متمردي الطوارق مع القاعدة وشبكات الجريمة المنظمة.

ج ـ أزمة التوزيع والفشل الاقتصادي: يقول "جوزيف لابالومبارا ***joseph palombara*** إنّ

مشكلات الحكم بوجه عام هي مشكلة توزيع، فالنظام السياسي هو المستخرج والمحرك والموزع للموارد والخدمات والقيم والفرص، وما يلاحظ في دول الساحل الأفريقي أن توزيع الموارد يمثل إحدى الظواهر البارزة داخلها، ففي حين تنفرد القلة بكل الموارد المتاحة يقع عبء الحرمان على الكثرة الغالبة، وتبرز أزمة التوزيع إشكالية تفاوت طبقي حاد، وهو ما ينجم منه صراع طبقي، مثلما أشار إليه "كارل ماركس" ***Karl Marx*** الذّي يرجع الصراع السياسي إلى أسباب اقتصادية، ومن شأن هذا التفاوت الطبقي إثارة وتهديد الاستقرار، وهو ما يظهر جلياً في كل من مالي والنيجر من خلال العصيان والتمرد المستمر للطوارق ومختلف الأقليات الأخرى، فيما يعرف بقوس الأزمات المتسم بالانقسامات والشروخات الداخلية، ويمكن إيعاز تفاقم هذه الأزمة إلى ظاهرة الفساد السياسي، والتي قوامها استخدام السلطة من أجل تحقيق أهداف ذاتية والتعامل مع الممتلكات العامة على أنها ممتلكات شخصية. و في هذا السياق يبرز مؤشر الشفافية الدولية لسنة ٢٠١٤ المواقع المتدنية للعديد من بلدان الساحل الأفريقي، وفي مثل هذا السياق، من الطبيعي أن يتعمق التفاوت الطبقي والاجتماعي، وأن تتأثر الحقوق الاقتصادية وأن تتسع رقعة الفقر بعيداً من فكرة التنمية الإنسانية التي تستهدف تحرير المواطن الأفريقي من الخوف والحاجة. والجدول التالي يبين مدركات الفساد حسب مؤشر ٢٠١٤.

الجدول رقم (١):

مدركات الفساد في الساحل الافريقي حسب مؤشر ٢٠١٤

البلد	السنة	الترتيب	المعدل
مالي	٢٠١٤	١١٥/١٧٥	٣٢/١٠٠
النيجر	٢٠١٤	١٠٣/١٧٥	٣٥/١٠٠
موريتانيا	٢٠١٤	١٢٤/١٧٥	٣٠/١٠٠
تشاد	٢٠١٤	١٥٤/١٧٥	١٢/١٠٠
السودان	٢٠١٤	١٧٣/١٧٥	١١/١٠٠

المصدر: مؤشر الشفافية الدولية لسنة ٢٠١٤ بتصرف.

المحور الثالث: تحديات بناء الدولة في الساحل الأفريقي

يتفق العديد من الخبراء والباحثين على أنّ عامل الضعف السياسي والاقتصادي للدولة الوطنية في الساحل الأفريقي يمكن أن يلعب دوراً أساسياً في زعزعة الاستقرار والأمن في المنطقة. فأزمة الدولة هي نتيجة تراكم ما يسمى العوامل "المثيرة للأزمات"، كما واجهت

عملية بناء الدولة في منطقة الساحل الأفريقي تحديات تنوعت ما بين أسباب تاريخية وسياسية، وأخرى إقتصادية وإجتماعية وثقافية وأمنية، وأخرى متعلقة بعوامل نسقية كظاهرة الإرهاب الدولي وأنشطة الجريمة المنظمة التي تزايدت مع ظهور فواعل من غير الدول، والتي باتت تعرقل مسيرة الاستقرار وتحقيق التنمية، فضلاً عن المشاريع الأجنبية، والتي بدورها غذت واستثمرت في هذا الواقع المتعفن، وإن لم نقل إنها سبب المشاكل الأمنية التي بات يتخبط فيها فضاء الساحل الأفريقي، وهو ما سيتم بيانه وتفصيله في النقاط الآتية في محاولة لفهم خصوصية الفشل والإخفاق في بناء الدولة في هذه المنطقة.

أ ـ التحديات التاريخية: أفرزت الدولة الوطنية الناشئة في منطقة الساحل الأفريقي، التي لم يراع الاستعمار، حين قسم حدودها، التنوع الاثني والتعدد القبلي الذي يرسم الخصوصيات الجغرافية البشرية للمنطقة، ظهور معطيات جديدة قلبت "معادلة الأسياد والرقيق"، بأن صار عبيد الأمس (الأفارقة من ذوي البشرة السوداء) أسيادا، ما عرض الطوارق لحملات انتقامية تعددت صورها ومظاهرها واختلفت أشكالها، وقد كان أشدها دموية ووحشية قيام الجيش المالي بداية تسعينات القرن العشرين بعمليات قتل ومطاردة اعتبرها الطوارق حملات إبادة جماعية ضدهم[٢٠]، فضلاً عن ذلك، فإن السياسة الاستعمارية لجأت إلى خلق مواطن أفريقي ممزق بين انتماءاته الإقليمية والاثنية والدينية في إطار مجتمعه التقليدي، وبين واقعه الإجتماعي والسياسي الحديث[٢١]. ومن ناحية أخرى، وفي ما يخص الحدود الموروثة عن الاستعمار، فقد أخلت بالحدود العرقية وزعزعت طرق الحياة التقليدية، بما في ذلك التنقل الحر للأشخاص والممتلكات. وفي هذا الإطار الذي يجمع بين سيطرة الدولة والسكان الرحل، ينبغي تحليل العديد من الصراعات الساحلية، التي غالبا ما يكون البدو هم اللاعبين الرئيسيين فيها، وفي كثير من الأحيان تكون هذه الصراعات حدودية، وهو السياق الذي يتناسب مع حركات الطوارق في مالي والنيجر، والتي ساهم هذا التقسيم التعسفي بشكل كبير في زعزعة استقرار هذه القبائل المستوطنة لهذا الفضاء، وقضت على نمط الحياة الذي ألفته[٢٢].

ب ـ التحديات السياسية: أدت نهاية الحقبة الاستعمارية بما حملته من تشوهات اجتماعية واقتصادية، وسياسية في أفريقيا إلى ظهور الدولة الأفريقية الحديثة، أو ما يسمى دولة ما بعد الاستعمار (***Post Colonial State***)، وقد تبنت أغلب الدول الأفريقية حديثة الاستقلال في هذه الفترة نظام الحزب الواحد كنمط وآلية لبناء الدولة. ولعلّ من أبرز المقولات الفكرية شيوعاً في توصيف النظم السياسية الأفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال ما عبر عنه "براتون فان دي وال" عام ١٩٩٧ بمسمى "الأبوية الجديدة"[٢٣]، إضافة إلى غياب "المؤسسية" وهي السمة المشتركة في كثير من مؤسسات الدولة لدى دول الساحل الأفريقي، لارتباطها باتجاهات عرقية وقبلية وطائفية، إضافة إلى الإخفاق الإداري، دونما

نسيان تماسك النفوذ القبلي في مواجهة مؤسسات الدولة. وهنا سنصطدم بعلائقية المجتمعات والسياسة مع الحداثة وصراعها مع البنى التقليدية.
ينبع الضعف السياسي للدولة في منطقة الساحل الأفريقي من عمق الذاكرة الجماعية للأفراد، المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الانتماء العرقي وليس بمفهوم الدولة، وهي من الأسباب الجوهرية التي جعلت الدول الجديدة تفشل في خلق مجتمعات حديثة قائمة على أسس من المساواة في الحقوق والواجبات، وقادرة على تقديم ضمانات متساوية للجميع.
وعلى صعيد آخر، يمكن القول إن الصراعات الداخلية على السلطة في دول الساحل الأفريقي تضعف الاستقرار السياسي الذّي يمكن أن يؤدي إلى العديد من الانقلابات. لذلك عند التمعن في الفضاء الجيوسياسي للقوس الساحلي يبدو هناك دوماً قوى تمثل "المركز" تمتلك السلطة السياسية وتتحكم في ثروات البلاد، وقوى أخرى هي "المحيط" - أي الأطراف - مهمشة وتطمح لتغيير الوضع القائم، وهي وضعية ساهم الاستعمار بقوة في تكريسها، حيت عمل على قلب علاقات القوة التقليدية في المنطقة، وهو ما يظهر جليا في كل من مالي والنيجر وتشاد.
وفي هذا السياق، يمكن القول إنّ هذا الأمر سينتج في الأخير أزمة سياسية نتيجة لغياب آليات التداول الطبيعي للسلطة، واحتكار مراكز القيادة من قبل نُخب لا تتمتع في أغلب الأحيان بالحدّ الأدنى من النزاهة والكفاءة المهنية. هذا إضافة إلى غياب الحريات العامة، وتفاقم انتهاكات حقوق الإنسان، وفرض المراقبة السياسية والفكرية على الأفراد، والخلط بين الدولة والقبيلة بصفتها السمة الرئيسية للمجتمع والدولة، ففي أفريقيا يُجهض ابتداء جوهر العملية الديمقراطية التي تستند إلى تعددية حزبية عابرة للولاءات التحتية والفرعية والجهوية، والتي تعبر عن رؤى قومية(٢٤)، إضافة إلى أن النظام الاقتصادي السائد في هذه الدول بعد اكتشاف النفط، هو نظام ريعي، ومزيج من تركيبة ثيوقراطية وأوتوقراطية، غيّبت فيها المؤسسات التشريعية والدستورية، وهياكل الدولة الحديثة، وغيبت فيها فكرة المأسسة والمشاركة السياسية لصالح أقلية معينة في صورة التسييس والشخصنة، ذلك أنها أنظمة عسكرتارية ونيوباتريمونيالية، والتي بدورها ميزت الحياة السياسية في هذه المنطقة منذ الاستقلال، وما زالت مستمرة إلى الآن، بشكل يوحي بأن الواقع الأفريقي قد تجذرت فيه السلطة الأبوية والعسكرة.
وفي السياق نفسه تتبدى لنا، وبشكل صارخ، ظاهرة الانقلابات العسكرية والحروب الأهلية والصراعات الاثنية، حيث تتورط المؤسسة العسكرية بصورة أو بأخرى لتشغل حيزا معتبرا في الحياة السياسية، وهو ما أطلق عليه بعض الباحثين: "زرع المؤسسة العسكرية في الحياة المدنية "(٢٥)، وعليه لا يمكن إغفال دور المؤسسة العسكرية في الانتقال السياسي في دول الساحل الأفريقي، وهو الانتقال الذي يقف على حقيقة مخالفة

لآلية الديمقراطية. حيث يعزى تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، إلى مجموعة من الأسباب التي يتصل بعضها بالمجتمع والدولة، وبعضها الآخر بالمؤسسة العسكرية نفسها، ورغبتها في رسم المستقبل السياسي في هذه الدول، وثالث الأسباب ما اتصل بالسياق الدولي.

ت ـ التحديات الاقتصادية والاجتماعية: من بين التحديات التي تعرقل مسيرة بناء الدولة في الساحل الأفريقي يبرز الفقر وزيادة البطالة والمجاعة، التدهور الاقتصادي، التدهور الصحي، ضعف النمو الاقتصادي، مستويات استدانة عالية وتبعية للخارج وضعف البنية التحتية التعليمية والاجتماعية واضطراب الموارد الزراعية كأحد المظاهر المسيطرة والمميزة لهذه المنطقة، إضافة إلى الأمية والجهل، وذلك لضعف الهياكل التعليمية وانخفاض الميزانيات المخصصة لذلك، وهي العوامل التي من شأنها تغذية مصادر اليأس وتفاقم مشاعر الإحباط، وتوفر أرضية خصبة لحركات التمرد والانشقاق والتطرف، انطلاقا من متلازمة الأمن والتنمية. فكدلالة على ذلك، تحتل جميع دول الساحل الأفريقي ذيل الترتيب (المراتب الأخيرة) في مؤشرية التنمية البشرية لسنة ٢٠١٤، فنجد النيجر في المرتبة ١٨٧، تشاد ١٨٤، مالي ١٧٦، السودان ١٦٦، موريتانيا ١٦١،[٢٦].

أما فيما يخص الأمن الغذائي، والذي يترتب عنه الأمن الصحي، فقد أشارت تقديرات شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، إلى أن هناك ١٩,٨ مليون شخص في منطقة الساحل يعانون من انعدام الأمن الغذائي، منهم ٢,٦ مليون شخص في حالة خطرة، ويحتاجون لمساعدات غذائية مستعجلة، ومن المتوقع أن تشهد ملايين أخرى تدهورا في حالة أمنهم الغذائي، وذلك خلال سنة ٢٠١٥ بسبب استنفاد المخزونات، وندرة المراعي، والاختلاف في أسعار المواد الغذائية، أو تآكل سبل العيش الناتجة من الأزمات المتكررة. إن سوء التغذية الحاد في منطقة الساحل يشهد مستويات مرتفعة في شكل مستمر وغير مقبول، وتشير التوقعات إلى أنه في عام ٢٠١٥، سيعاني ٥,٨ مليون طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية العالمي الحاد ***global acute malnutrition (GAM)*** من بينهم ١,٧ مليون طفل سيعانون من سوء التغذية الحاد ***severe acute malnutrition (SAM)*** و٤,٤ مليون طفل من سوء التغذية الحاد المعتدل ***moderate acute malnutrition (MAM)*** ويعاني في المتوسط، طفل واحد من أصل ثلاثة في منطقة الساحل من ظاهرة التقزم (بسبب توقف النمو)، وما يقدر بـ ٥٧١,٠٠٠ طفل دون سن الخامسة يتوفون سنويا بسبب سوء التغذية[٢٧].

وانطلاقا من ذلك، يمكن إرجاع هذا الضعف إلى ثلاثة عوامل ساهمت بشكل كبير في تعقيد هذه الوضعية، يتعلق الأول بسوء الإدارة والفساد (الصغير والكبير)، وكذا البيئة الخارجية المتعلقة بمسألة المديونية الخارجية، ذلك أن دول الساحل الأفريقي تعيش بنسبة

كبيرة على المساعدات الانسانية والإقراض، هذه الأخيرة التي تعيق بشكل كبير النمو والتنمية، وترهن استقلال هذه الدول من الناحية السياسية والاقتصادية، وأمارة ذلك المشروطية السياسية، وثالث الأسباب يمكن إرجاعه إلى عوامل جغرافية، نظرا إلى خصوصية المنطقة كونها منطقة صحراوية، وتقل فيها نسبة تساقط الأمطار، اضافة إلى مشاكل التصحر والجفاف، وهي الأمور التي من شأنها اعاقة تحقيق الأمن الغذائي وقيادة التنمية. كما ساهم أيضا في تكريس هذا الوضع، النمو الديموغرافي السريع، والذي لا يتماشى ووتيرة النمو الاقتصادي في هذه المنطقة، وخصوصا في ظل تخلي الدولة عن وظائفها الاجتماعية في إطار تحقيق العدالة الاجتماعية، ما من شأنه أن يضعف الولاء ويحوله إلى جهات أخرى متمثلة في (الأقلية، المجموعة العرقية، الجهة، العشيرة)، وفي بعض الأحيان يتعدى ذلك إلى التحالف مع عصابات الإجرام المنظم بغية تأمين لقمة العيش، وإن لن نقل أنها هي نفسها من تنخرط ضمن هذه الجماعات وتنتقل من الشريك إلى الفاعل، وهي الصورة التي تجلت بوضوح من خلال الأزمة الأخيرة في منطقة الساحل الأفريقي بدءاً من سنة ٢٠١٢ .

التحديات الأمنية (قضايا الإرهاب وأنشطة الجريمة المنظمة): من بين التحديات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي أنشطة الجريمة المنظمة العابرة للحدود بمختلف أنواعها وظاهرة الإرهاب الدولي، والتي تلعب دورا بارزا في إعاقة عملية بناء الدولة خصوصا إذا علمنا أن أيّ تنمية لا بد من أن يصاحبها الاستقرار والأمن. حيث تشهد هذه المنطقة رواجا للإتجار غير المشروع بالأسلحة وخصوصاً بعد انهيار نظام "معمر القذافي" في ليبيا، وفتح مخازن السلاح، وعودة أفراد الطوارق الذين قاتلوا بجنبه، والذين سلحهم ودربهم ووظفهم في إطار مخططه في إنشاء "جمهورية الطوارق" في الصحراء الكبرى في سعية للبروز كقوة إقليمية، ويؤكد على ذلك "مانو دياك" ـ ***mano dayak*** وهو من طوارق النيجر ـ من خلال مؤلفه " معاناة الطوارق ***Touareg la tragédie***، اضافة الى عدد من الأنشطة كتهريب صمغ الحشيش المغربي، وتهريب الكوكايين من أمريكا اللاتينية مروراً بمنطقة الساحل الافريقي، ومن ثم إلى الشرق الأوسط وآسيا، فضلا عن المغرب العربي وأوروبا، وعمليات الاختطاف للحصول على فدية والتي كان وراءها في غالب الأحيان "تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي"، والتجارة بها السلع المهربة المشروعة هروباً من الاجراءات القانونية، أضف إلى ذلك مسألة الهجرة غير الشرعية وما يصاحبها من عمليات الابتزاز والاتجار بالبشر، وتبرز موريتانيا كواحدة من أهم ثلاثة محاور لتهريب السجائر في الساحل وغرب أفريقيا[٢٨]، دونما نسيان العلاقة الوطيدة بين الأعمال الإرهابية في المنطقة وأنشطة الجريمة المنظمة، وكذا علاقة الأخيرين بصناع القرار وجهات حكومية ورسمية في هذه الدول، ودليل ذلك حطام الطائرة (نوع بوينغ ٧٢٧) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ في

شمال مالي، والتي كانت تحمل زهاء ١٠ أطنان من الكوكايين، وقد بينت التحقيقات أن هذه الطائرة أقلعت من أمريكا اللاتينية (فنزويلا بالتحديد)، وبينت كذلك العلاقة الوطيدة بين عناصر تنظيم القاعدة وأمن دولة مالي، ذلك أن تمويل هذه الجماعات لن يخرج على مسألتي خطف الرهائن وأنشطة الإجرام المنظم، وهي الحقيقة التي تمثل تحدياً كبيراً أمام تحقيق الأمن والاستقرار، ومن ثم قيادة التنمية وبناء الدولة الحديثة .

ث ـ تحدي المشاريع الأجنبية: من بين التحديات التي تواجه بناء الدولة في الساحل الافريقي مدخل التهديدات الأمنية لتعظيم القيمة الاستراتيجية لهذه المنطقة أو مناطق مجاورة، فتبرز في هذا الإطار مشاريع أجنبية عدة في محاولة من هذه الدول التموقع من جديد بغية كسب مناطق نفوذ وحماية مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى، على غرار المصالح الفرنسية في كل من النيجر ومالي بوجود كبرى الاستثمارات الفرنسية في مجال اليورانيوم (شركة أريفا وتوتال)، وذلك فضلاً عما تراه فرنسا نفوذاً تقليدياً لها، فيتم تغذية والاستثمار في الجماعات الإرهابية بغية خلق وجود تهديد وتبرير التدخل، وهو ما ظهر بوضوح في التدخل العسكري الفرنسي في مالي (٢٠١٣) وفي أفريقيا الوسطى (٢٠١٤). وتبرز أيضا في إطار التكالب على هذه المنطقة المشاريع الأمريكية في الساحل الافريقي وخصوصاً يعد أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في إطار الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب، وعودة الاهتمام بهذه المنطقة الاستراتيجية، إذ تم التأكيد على ذلك من طرف الإدارة الأمريكية من خلال وثيقتي الأمن القومي لسنتي (٢٠٠٢، ٢٠٠٦)، وكذا البرامج الأمنية (مبادرة بان الساحل ***Pan-Sahel Initiative 2002***، مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء ***Trans-Saharan Counter-Terrorism Initiative 2005***، القيادة العسكرية أفريكوم ***AFRICOM*** إضافة إلى دعاوي وحجج مكافحة الإرهاب، حيث يتم تضخيم التهديد الإرهابي في الساحل الأفريقي، بغية السيطرة على منابع النفط في منطقة غرب أفريقيا الغنية بالنفط، لما تمثله من بديل استراتيجي في مجال الطاقة، سعيا لتنويع مصادر الحصول عليها، وتحقيق الأمن الطاقوي الأمريكي، وخصوصا في ظل الاضطرابات السياسية والأمنية في منطقة الشرق الأوسط، دون نسيان في هذا التضارب المنافسة الاقتصادية الصينية، وهي المشاريع التي تنال من مقومات هذه الدول في السعي لبناء الأمن وتحقيق الاستقرار والدفع نحو التنمية ومسيرة بناء الدولة[٢٩].

الخاتمة

تشكل أزمة بناء الدولة في منطقة الساحل الأفريقي أكبر تحد أمام تحقيق الأمن بكل أبعاده ومستوياته، فذلك سيفضي إلى تحقيق الاستقرار والتنمية، ويمكن القول إنه تحد واجهته جميع الدول الافريقية بعد الاستقلال في مسعاها لبناء الدولة الوطنية وقيادة

التنمية، لتصطدم بعد ذلك بين خصوصية مجتمعاتها ونموذج الدولة الغربية المستورد، والذي لم يتسق وفلسفة المواطن الافريقي، وكذا الأبنية المجتمعية الافريقية المتسمة بالتنوع والتعدد والتداخل، والذي كان للتقسيم الاستعماري دخل فيها.

كما أن أزمة الدولة في منطقة الساحل الافريقي يمكن ارجاعها الى الأزمات البنيوية الداخلية في صورة أزمة الهوية والإندماج التي تعد أكبر عائق أمام بناء الدولة في منطقة الساحل الافريقي وتبقي حال الاضطراب والتشرذم الاجتماعي والطائفية المؤثرة، والقبلية النافذة، فضلا عن حال الانقسام والتشتت وضعف التماسك الاجتماعي الذي يعد ضرورة ملحة لبناء مجتمع متجانس، و كذا تأثير أزمة المشاركة السياسية على الأمن السياسي، هذا الأخير الذي يشترط ضرورة خلق علاقة توافقية بين الشعب والنظام السياسي، وهذا ما لا نلمسه في دول الساحل الأفريقي في ظل ضعف مقومات الدولة الوطنية والأكثر من ذلك طغيان الولاء القبلي والعشائري بشكل مهدد لاستقرار المنطقة. ومن ناحية ثانية، عرفت الأنظمة السياسية في الساحل الأفريقي أزمة الشرعية وذلك في ظل غياب الآليات الديمقراطية المكرسة للحكم، والأكثر من ذلك هيمنة أقلية معينة على المشهد السياسي، ما يعني إقصاء الأقليات الأخرى، ومن ثم خلق معضلة أمنية مجتمعية مهددة للأمن المجتمعي بكل أبعاده، ومما يدعم فرضية الضعف الديمقراطي في البلدان الأفريقية يمكن القول إن غالبية تلك البلدان تتبنى التحول الديمقراطي الشكلي، إضافة إلى الإنقسام والإستقطاب الاثني.

وعلى صعيد أزمة التوزيع والفشل الاقتصادي فإنّ الدولة في منطقة الساحل الأفريقي فشلت فشلاً ذريعاً في مسيرة التنمية، ولم تنجح في بناء اقتصاد وطني يكفل لها ضمان الحقوق الأساسية لشعوبها في سبيل مستوى معيشي لائق، وخصوصا إذا علمنا أن هذه الدول تعاني مستويات بطالة عالية، وهو الأمر الذي ينعكس بصفة أساسية على العدالة الاجتماعية ويخلق أزمة توزيع من شأنها المساس بالاستقرار السياسي الذي يؤدي إلى تنمية اقتصادية وإلى تحقيق الأمن.

فضلا عن ذلك، فإن مسألة بناء الدولة في منطقة الساحل الافريقي تواجه مجموعة من التحديات التي تتنوع ما بين تحديات تاريخية متعلقة بالإرث الاستعماري، وتحديات سياسية متعلقة بالحياة السياسية وطبيعة الأنظمة والنخب السائدة، إلى تحديات اجتماعية واقتصادية، فضلا عن تحديات أمنية متعلقة بالفشل الدولاتي والتهديد الأمني، والتي يمكن تفسيرها بالفشل في معالجة الأزمات البنيوية الداخلية، وعدم تجاوز أزمات التنمية السياسية، وصولا إلى تحديات متعلقة بالبيئة الخارجية في ما يخص التنافس الدولي في هذه المنطقة وما ينجر عنه من افرازات تعيق بشكل كبير مسألة التنمية، بل وتساهم بشكل كبير في ابقاء حالة عدم الاستقرار لاعتبارات سياسية ولدواعي اقتصادية.

وعليه، فإن هذا الواقع لن يستقيم إلا بمعالجة الأزمات الهيكلية المتعلقة بضرورة بناء الدولة انطلاقا من البيئة والخصوصية المحلية، ومراعاة التنوع والتعدد وتوظيفه في أن يكون عامل قوة للدولة لا عامل ضعف لها، مع تجاوز كل الأحقاد التاريخية وبناء مجتمعات توافقية تراعي هذا التعدد والتنوع، فضلا عن تصحيح الاختلالات الهيكلية على مستوى العملية السياسية، وبناء أنظمة ديمقراطية قائمة على انتخابات حرة ونزيهة في اطار التداول السلمي على السلطة، وتحقيق العدالة التوزيعية وعدم الاقصاء والتهميش في إطار فكرة المواطنة، تحقيقا لكرامة الانسان وحماية كيانه وكذا تحريره من الخوف والحاجة، لأنه في اعتقادنا أن جل التحديات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي متعلقة بالفشل الاقتصادي وأزمة التوزيع، لأن أي استقرار لا بد من أن يكون مخرجا لتنمية اقتصادية تستهدف الانسان، تحقيقا للتنمية الانسانية بمفهومها الواسع في هذه المنطقة ❏

الهوامش

(١) تعد منطقة الساحل نقطة ربط بين المغرب العربي وجنوب الصحراء، وهي كذلك الحزام الرابط بين المحيط الأطلسي غرباً والبحر الأحمر شرقاً، وبذلك فهي ذلك القوس الذي يضم: السودان، التشاد، النيجر، مالي، موريتانيا، السنغال، وهناك من يوسع من رقعتها ليضيف إليها: بوركينافاسو، نيجيريا، جزر الرأس الأخضر. راجع في ذلك:

Cédric Jourde, "Au Sahel, la guerre au terrorisme entre réalité et fiction, In. Bertrand Badie et Sandrine Talotti (Eds.), l'état du monde 2009, Paris: La découverte, 2008, pp: 276-281.

غير أنه سيتم حصر منطقة الساحل الأفريقي في هذه الدراسة لتشمل خمسة دول وهي: السودان، التشاد، النيجر، مالي، موريتانيا، وذلك نظرا إلى كثافة النزاعات الاثنية في هذه المنطقة، والطبيعة المجتمعية المعقدة، فضلاً عن التحديات الأمنية.

(٢) شهدت الدراسات الأفريقية سيادة نظريات التبعية، كما شهدت أيضا الفترة ما بين ١٩٧٥ إلى غاية ١٩٨٥ سيطرة تيار آخر تمثل في مدخل الاقتصاد السياسي، وعليه فإن التنظير لعلم السياسة الأفريقي في فترة ما بعد الاستعمار كان محصوراً أساساً في الصراع بين براديم التحديث والتنمية السياسية من جهة، والنظريات النيوماركسية متمثلة في مدرسة التبعية من جهة أخرى. أنظر في ذلك: رضوان بروسي، "الدمقرطة والحكم الراشد في أفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة ـ الجزائر، ٢٠٠٩، ص ٢٠.

(٣) برتران بادي، الدولة المستوردة: غربنة النصاب السياسي، ترجمة: شوقي الدويهي، ط١، الجزائر: دار الفارابي، ٢٠٠٦، ص ٨.

(٤) رضوان بروسي، مرجع سابق الذكر، ص ٢٢.

(٥) حمدي عبد الرحمن حسن، الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية: النظم السياسية الأفريقية نموذجاً. عمان: الأردن، المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠٨، ص ص ٧ ـ ٨.

(٦) يمكن القول إن البيئة الخارجية المتمثلة في الضغوط الدولية ساهمت بشكل كبير في حدوث هذا التحول، فضلا عن البيئة الداخلية في شكل الاحتجاجات والنخب المعارضة وتصاعد حركات المجتمع المدني في أفريقيا، إضافة إلى ذلك، فإن هذه الفترة شهدت تراجعا لفكرة التنموية السياسية التي تم التعرض لها آنفا في المرحلة الأولى من التطور الإجتماعي والسياسي لأفريقيا وحلت محلها فكرة المشروطية السياسية وسياسات التكييف الهيكلي المنتهجة من قبل المؤسسات النقدية العالمية فيما عرف بـ مؤسسات" بريتون وودز" ***Bretton Woods***. أنظر في ذلك: حمدي عبد الرحمن حسن، مرجع سابق الذكر، ص ص ١٣ ـ ٢١.

(٧) المرجع نفسه، ص ٢١.

(٨) ترتبط الباتريمونيالية والنيوباتريمونيالية ارتباطاً وثيقاً بكتابات ماكس فيبر، بحيث تستند على مفهومين أساسيين: الهيمنة والشرعية، تستعمل هذه المقاربات بصفة خاصة لدراسة السياسات الأفريقية. يمكن القول إن النيوباتريمونيالية هي خليط بين نوعين من الهيمنة متشابكتين جزئيا، وهما: الهيمنة الباتريمونيالية ***patrimonial domination*** والهيمنة البيروقراطية القانونية العقلانية ***legal-rational bureaucratic domination*** فمع الباتريمونيالية، تكون كل علاقات القوة بين الحاكم

والمحكوم، سواء أكانت علاقات سياسية أو إدارية، عبارة عن علاقات شخصية، ولا يوجد تمايز بين القطاع الخاص والمجال العام. بيد أنه مع النيوباتريمونيالية، التمييز بين الخاص والعام، على الأقل رسميا، مقبول وموجود. يكون الحكم الباتريمونيالي في إطار، ومع المطالبة، بالبيروقراطية القانونية العقلانية، أو الدولتية الحديثة ***modern stateness*** أي قدرة الدولة على ممارسة وظائفها الأساسية)، مع وجود الهياكل والقواعد الرسمية، وإن كان ذلك في الممارسة العملية. كما أن الفصل بين الخاص والعام ليس واضحا دائما؛ بعبارة أخرى، هناك نظامان يتعايشان جنبا لجنب: الباتريمونيالية المتعلقة بالعلاقات الشخصية، والعقلانية القانونية المتعلقة بالبيروقراطية. ما يعني أن السياسات غير الرسمية تغزو المؤسسات الرسمية، فيصبح الرسمي وغير الرسمي مرتبطين ارتباطاً وثيقاً بطرق مختلفة وبدرجات متفاوتة، لتتم مأسسة هذا المزيج. وهكذا، فإن النيوباتريمونيالية هي نوع من الهيمنة السياسية التي تتميز بانعدام الأمن ناحية سلوك ودور مؤسسات الدولة. ضمن هذا النمط من العلاقات السياسية والإجتماعية، لا يمكن للدولة أن تحقق المصلحة العامة، ومنه فإن المؤسسات العامة الرسمية والساياسات المنسوبة إليها، لا تكسب شرعية كافية. ومن الواضح أن الحكم النيوباتريمونيالي في أفريقيا ترجع جذوره التاريخية إلى الإرث الإستعماري، فالدولة الإستعمارية ليست بالدولة الحديثة بل تقليدية، تتميز بخصائص الإمبراطوريات القديمة. في:

Gero Erdmann and Ulf Engel, Neopatrimonialism Revisited -Beyond a Catch-All Concept, In. GIGA Research Program: Legitimacy and Effiency of Political Systems, N 16, February 2006, p.p. 18,19.

(٩) خديجة بوريب، "الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الأفريقي: الواقع والرهانات"، المجلة العربية للعلوم السياسية، (العدد٤٢)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين أول/أكتوبر ٢٠١٤، ص ٢٦.

(١٠) ثامر محمد كامل الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، ط١، عمان: الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤، ص ١٣٤.

(١١) حمدي عبد الرحمن حسن، مرجع سابق الذكر، ص ٩.

(١٢) رعد عبد الجليل مصطفى الخليل، حسام الدين علي مجيد، "نموذج الدولة ـ الأمة التقليدي في مواجهة أزمتي الاندماج والهوية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، (العدد٣٣)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، فيفري٢٠١٢، ص ١٣١.

(١٣) منصور لخضاري، الساحل الأفريقي وبناء الأمن الوطني في الجزائر، محاضرات الثقافة العامة ٢٠١٢, إصدار: مديرية الإتصال والإعلام والتوجيه، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، ٢٠١٢، ص ٤٨.

(١٤) السيد علي أبو فرحة،"مستقبل الدولة الأفريقية بين السطوة العسكرية وجدوى الديمقراطية"، مجلة قراءات افريقية، العدد(١٣)، لندن: المنتدى الإسلامي، تموز/يوليو ـ أيلول/سبتمبر٢٠١٢، ص ٥١.

(١٥) ثامر محمد كامل الخزرجي، مرجع سابق الذكر، ص ١٨٤.

(١٦) محمد ولد دده، "النظام السياسي الموريتاني وإشكالية الشرعية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد(٢٩)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الثاني/يناير ٢٠١١، ص ٤٧.

(١٧) حمدي عبد الرحمن حسن، مرجع سابق الذكر، ص ٤٠.

(١٨) نفس المرجع، ص ٤٤.

(١٩) الحافظ النويني،" أزمة الدولة ما بعد الإستعمار في أفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)، مجلة المستقبل العربي، العدد(٤٢٢)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، نيسان/ابريل ٢٠١٤، ص ٥٨ ـ

.٦٢

(٢٠) منصور لخضاري، "الإمتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني في الجزائر"، مجلة شؤون الأوسط، العدد (١٤٣)، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، خريف٢٠١٢، ص ١٨١.

(٢١) حمدي عبد الرحمن حسن، دراسات في النظم السياسية الأفريقية، سلسلة الكتب الدراسية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٦، ص ١٨.

(٢٢) ***Mehdi Taje, Sécurité et stabilité dans le Sahel Africain, NDC Occasional paper, Academic Research Branch, (Rome, December 2006), p8.***

(٢٣) حمدي عبد الرحمن حسن، الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية–النظم السياسية الأفريقية نموذجاً، مرجع سابق الذكر، ص ٣١.

(٢٤) السيد علي أبو فرحة، مرجع سابق الذكر، ص ص ٥١ ـ ٥٢.

(٢٥) السيد علي أبو فرحة، مرجع سابق الذكر، ص ٤٣.

(٢٦) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٤"، المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر"، نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠١٤.

(٢٧) ***Humanitarian Needs Overview - Sahel region, Report prepared by OCHA on behalf of Regional Humanitarian Partners, December 2014. http://reliefweb.int/report/mali/2015-humanitarian-needs-overview-sahel-region accessed on: 9-02-2015.***

(٢٨) ولفرام لاخر، "الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء"، أوراق كارينغي، بيروت: لبنان، (أيلول/سبتمبر٢٠١٢)، ص ٥.

(٢٩) عربي بومدين، " الساحل الأفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية"، مجلة قراءات إفريقية، العدد (١٩)، لندن: المنتدى الإسلامي، كانون الثاني/يناير٢٠١٤، ص ص ٤٠ ـ ٤٩.

وأيضا في: فوزية قاسي، " الساحل الأفريقي من منظور الأمن الطاقوي الأمريكي.. حماية تدفق الامدادات من خليج غينيا"، مجلة قراءات إفريقية، العدد(١٩)، لندن: المنتدى الإسلامي، كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، ص ص ٣٠ ـ ٣٩.